

ملخص لدراسة حول اطفال فلسطين في سوق العمل

مكان العمل

تعددت أماكن عمل الأطفال ما بين أماكن سكنهم إلى المناطق المجاورة وإلى المناطق الحدودية وداخل إسرائيل، وهذا يعود لطبيعة المواقع التي يقيم فيها الأطفال، فالأطفال الذين يقيمون في مواقع جغرافية حدودية، تركزت أماكن عملهم داخل إسرائيل، بالإضافة إلى العمل على الحواجز العسكرية للأطفال المقيمين في مثل هذه المناطق مثل حاجز قلنديا قرب رام الله. كما يعمل بعض الأطفال في المدن المجاورة لقرام مثل رام الله والخليل وغزة وجنين.

الدخل من عمل الأطفال

تراوح دخل غالبية الأطفال الشهري ما بين (٦٥-١٧٠\$)، وقلة من الأطفال من يتجاوز دخلهم هذا المعدل وكذلك قلة منهم ينقص عن ذلك، ويعمل الأطفال ذوو الدخل العالي إما في التسول، أو من خلال العمل الحر (العائلة على الحواجز، أو أصحاب بسطات، أو مشغل لأطفال). بشكل عام، يتقلب الدخل الشهري للأطفال العاملين كباية متجولين، أو الأطفال الذين يعملون لحسابهم الشخصي، أو الأطفال العاملين حسب الوحدة الإنتاجية.

التصرف في دخل الأطفال العاملين

لقد صرح غالبية الأطفال أن عملهم مهم للأسرة وأنهم يعملون من أجل مصلحة الأسرة، ففي ٧٦٪ من الحالات يقوم الطفل بإعطاء الدخل الذي يحصل عليه لرب الأسرة ليتصرف به، وفي حالات قليلة يساهم الطفل في القرارات المتعلقة بصرف الدخل الذي ينتج عن عمله، وتنتشر هذه الظاهرة بشكل أوضح في الأسر التي ترأسها نساء. وقد كان من الملفت للنظر أن نحو ١٥٪ من الأطفال يتصرفون هم بالدخل ويقررون كيف يقومون بصرفه.

مصادر الخطر بالنسبة للأطفال

التعرض لخطر القتل أو الإصابة، عرض آلات حادة وخطرة، التعرض لمواد ملوثة مثل برادة الألمنيوم والبلاستيك ومواد اللحام، رفع مواد ثقيلة: وخصوصاً في مجال العتالة، التعرض لسقوط مواد ثقيلة ويتعرض لمثل هذه المخاطر أكثر من غيرهم العاملون في مناشير الحجر وورش تصليح السيارات، التعرض لمحاولات الاعتداء الجنسي، والدفع نحو المخدرات والعمل مع المخبرات الإسرائيلية، الإصابة بالأمراض المزمنة، التعرض لحوادث السير وخصوصاً بين الباعة المتجولين وباعة الأرصفة، التعرض للضرب من قبل صاحب العمل أو عاملين آخرين.

سوء المعاملة والاستغلال في مكان العمل

تجلت مظاهر الاستغلال في سوق العمل الفلسطيني في عدة مجالات، حيث تبين أن نصف الأطفال العاملين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً، ويعملون لساعات عمل طويلة تزيد عن ٦ ساعات يومياً وتصل إلى ١٤ ساعة لبعض الأطفال. كما ويتم استغلال الأطفال من خلال الأجر اليومي، حيث يعمل الأطفال بمتوسط أجره يومية بين ٢٠-٦٠ دولار يومياً. ويتعرض الأطفال أيضاً للضرب والإهانة (وأحياناً) الإكراه على القيام بأعمال غير قانونية.

العلاقة مع المدرسة

التوجهات نحو المدرسة، يلتحق ٣٠٪ من الأطفال العاملين في المدارس، بينما ترك المدرسة ٧٠٪ منهم. ومن بين الأطفال المتسربين، يفكر أقل من الخمس بالعودة للمدرسة، بينما ينفي أكثر من ٨٠٪ أي رغبة في العودة للدراسة.

موقف الأهل

وترتبط مسألة التسرب أيضاً بموقف الأهل من ذلك، فقد صرح ٧٠٪ من الأطفال بأن أهلهم يهتمون بتعليمهم، بينما صرح ٣٠٪ بأن أهلهم لا يهتمون بذلك. ويتضح من النتائج أيضاً أن هناك أنماطاً عديدة بالنسبة للنظرة لأهمية تعليم الأطفال، فهناك الأهل الذي يتأكدون من بقاء أطفالهم في المدارس، كما هو الحال بالنسبة لحوالي ٣٠٪ من الأطفال العاملين الذين ما زالوا في المدارس. وهناك الأهل الذين يحاولون جاهدين إبقاء الطفل في المدرسة ولكنهم لا يستطيعون، ويعبر عن ذلك الحالة التالية: «بدنا إياه يظل في المدرسة بس هو ما بده، حاولت كل جهدي وبتحسر ليش ما كمل دراسته»

وهناك الأهل الذي لا يكرهون إذا بقي الطفل في المدرسة أم لا، كما يتضح من الحالة التالية:

«أنا ما بقدر أدرسهم، إذا نجحوا منيح وإذا رسبوا هم حرين». «أنا مش مستعد أدفع ستين شيكل عشان دورات تقوية». وفي المقابل هناك الأهل الذي يجبرون أطفالهم على الخروج من المدرسة بسبب قناعتهم الراسخة بعدم جدوى التعليم وبأن فرص الأطفال عند تعلم (صنعه) أفضل من فرصهم بعد التخرج من الجامعات. كما أن بعض الأهل يجد أنه على الطفل واجب تجاه الأهل وعليه أن يترك المدرسة ويعمل من أجلهم: ليش ما يطلع من المدرسة ويشغل، خليه يساعدنا. وتعاني الفتيات من تمييز إضافي، حيث إن نظرة الأهل لتعليم الفتيات فيها الكثير من التحيز ضدن، كما تعبر عنه كلمات الأب التالية: احنا في منطقتنا ما في بنات تتعلم بعد السادس، لازم يبطلن ويقعدن في الدار. بالنسبة للعقبات التي تواجه الأطفال المعاقين فهي مضاعفة حيث

أحوال المجتمع.

النزعة للتبرير: يجد بعض الأطفال المبررات لوضعهم الذي يعيشونه، فالأهل على حق حتى لو أسأؤوا معاملتهم والأساتذة يعرفون مصلحتهم حتى لو وبخوهم، وصاحب العمل يعاقبهم فقط عندما يخطئون وهكذا.

النظرة الدونية للذات والشعور بالإهمال يشعر عدد من الأطفال بالخل من وضعهم ووضع أسرهم، فأصبح بعضهم يختار الانعزال عن الآخرين، لا يختلط بأي من الأطفال الآخرين، ويلتزم خلال نهاره فقط بالعمل والعودة للبيت.

التشاؤم والاحباط: وقد يكون هذا الشعور من أبرز المشاعر التي تطفو على السطح عند التحدث بتعمق مع الأطفال، وهم بذلك يعكسون حالة عامة في المجتمع.

الجهل بالحقوق والقوانين: تم سؤال الأطفال إذا كانوا يعرفون أي شيء عن (حقوق الأطفال)، فأجاب ٨٪ منهم



بأنهم يعرفون، وأجاب ٤٢٪ بأنهم (يعرفون القليل). في المقابل صرح ٥٠٪ بأنهم لا يعرفون أي شيء عن هذه الحقوق. كما أن نسبة أقل من ٣٪ يعرفون عن القوانين والتشريعات الخاصة بعمل الأطفال في فلسطين، بينما يعرف ١٥٪ (القليل) عنها.

طموحات وتوصيات الأطفال

يتم في هذا القسم من الدراسة تقديم ما يختلج في فكر الأطفال من طموحات، وما يرونه كتحديات مناسبة للتعامل مع مسألة (تشغيل الأطفال) وهي مسألة تمسهم أكثر من غيرهم، ولها تبعات اجتماعية واقتصادية بالنسبة للمجتمع ككل.

أولاً: الطموحات والأحلام

مع المحاولات التي يقوم بها بعض الأطفال للتمثل بدور الكبار وتمص قيمهم ومفاهيمهم وتعبيراتهم، إلا أنهم يعودون لطفولتهم وبراءتها في اللحظة التي يتم التحدث معهم بصق وعمق. ولهؤلاء الأطفال أحلام وطموحات، يعترف بعضهم بأن هذه الأحلام كبيرة ولا يمكن تحقيقها، ولكن ماذا يكون الطفل بدون أحلام وطموحات؟. وبالنسبة لبعض الأطفال، فإن طموحاتهم محددة وواضحة بالنسبة لهم، فهم يعرفون بالضبط ماذا يريدون عندما يكبرون: أستاذ رياضيات، مدرسة علوم، صاحب ورشة حدادة... الخ.

ولا تتعدى أحلام بعض الأطفال الحاضر الذي يعيشون ضمنه، أحلام صغيرة ولكنها أكبر من أن تتحقق في طفولتهم كما قال احدهم: أهم شيء في حياتي يكون عندي بسكيت.

التدخلات المقترحة من قبل الأطفال

برغم أن الأطفال لم يستطيعوا التعبير عن فهم معمق لحقوق الإنسان ولحقوقهم تحديداً، ولم يعرفوا بالقوانين والتشريعات بشكل واضح، إلا أنهم في تشخيصهم

للتدخلات المطلوبة أوضحوا أنهم الأقدر على تشخيص مشكلاتهم وعلى اقتراح حلول لها، مما يؤكد أن أي تدخل للتعامل مع مشكلة (تشغيل الأطفال) لن يكتب له النجاح إذا لم يدقق القائمون عليه في تفاصيل حياة الأطفال نفسها ومن خلال وجهة نظرهم وتجربتهم من خلال المشاركة. وقد اتضح مما قام الأطفال بتقديمه من مقترحات أنه لا يمكن حل مشكلة تشغيل الأطفال أو التخفيف من انتشارها وحدتها وتأثيرها على حياتهم، إلا إذا تم النظر لجميع الجوانب والعوامل التي تنتجها (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر): سياسات الدولة وبرامجها، مكان العمل، دور المؤسسات الحكومية والمجتمعية، النظام التعليمي، والعوامل الأسرية.

توصيات عامة

تتوافق توصيات فريق البحث مع توصيات الأطفال أنفسهم، ويتم تقديمها هنا بدرجة من العمومية حيث يترك للمؤسسات العاملة في هذا المجال العمل على برامج مفصلة ومتكاملة، أخذاً بعين الاعتبار معطيات الدراسة وتوصيات الأطفال أنفسهم:

١. ليس للمؤسسات الفلسطينية تحكم كبير في العوامل البنوية المتعلقة بسوق العمل والأداء الاقتصادي، فهي في غالبها عوامل خارجية يفرضها الاحتلال وممارساته التي تدمر الاقتصاد الفلسطيني لذلك، فإن المؤسسات الدولية والمحلية العاملة في مجال حقوق الإنسان والأطفال يجب أن تضع من جهدها قسطاً في محاولة رفع المعاناة التي يتسبب بها الاحتلال للأطفال الفلسطينيين.

٢. وحيث إن هناك ارتباطاً بين درجة العوز في الأسرة (أو إحساسها بالعوز) ومشكلة تشغيل الأطفال، فإن توفير العمل للبالغين في الأسرة سيكون عاملاً مهماً في التعامل مع هذه المشكلة.

٣. وحيث إنه لن يكون هناك علاج سريع لظواهر الفقر والبطالة، فإن هذا يلقي بمسؤولية كبيرة على مؤسسات الدعم الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية.

٤. كما أن العمل على تطبيق قوانين العمل بشكل عاملاً حاسماً بالنسبة للتعامل مع المشكلة وتطوير أوضاع الأطفال العاملين وتجنبيهم الأخطار.

٥. وللمدرسة دور مهم وحاسم سواء كمؤسسة تعمل مباشرة مع الأطفال أو كمؤسسة قد يتم تطوير دورها بشكل فعال (بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة) لتكون نقطة محورية في متابعة حالات الأطفال المهددين بالتسرب من أجل العمل. كما أن تطبيق السياسات المتعلقة بمنع ضرب الأطفال وإهانتهم أصبحت أكثر أهمية من أي وقت سابق في ظل الثقافة العنيفة التي تنتشر كنتيجة لتعرض الأطفال وأسرهم للعنف الاحتلالي وصعوبات الحياة بشكل مستمر. وفي نفس الوقت فإن دور المرشدين الاجتماعيين ووعيمهم الحقيقي والمنهج للظاهرة في غاية الأهمية. مما يدعو لتوضيح أدوارهم ومسؤولياتهم، وإعادة تأهيل الكثيرين منهم للتعامل مع هذه المشكلة ضمن مبادئ حقوق الإنسان والأطفال. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود صندوق للتكفل بالحاجات المادية للأطفال المهددين بالخروج لسوق العمل مسألة ضرورية. وقد اقترح بعض الأطفال ربط المساعدات التي تقدمها وزارة الشؤون وكالة الغوث للأسر التي لديها أطفال في سن المدرسة ببقائهم في المدرسة، وكذلك من خلال تقديم حوافز مادية إضافية لبقاء الأطفال في المدرسة.

٦. وهناك أيضاً الوعي والفهم للقوانين والتشريعات والحقوق، وتطوير الدور المؤسسي للمؤسسات ذات العلاقة (سواء أكانت حكومية أو أهلية وتعمل في مجالات حقوق الأطفال أو الإنسان أو المؤسسات النقابية) في العمل على برامج التوعية ودفع آليات الرقابة الضعيفة في الوقت الحاضر، ومتابعة الظروف التي يعمل ضمنها الأطفال. وكذلك فإنه لا بد لهذه المؤسسات أن تعي للطاقة الكبيرة التي يتمتع بها الأطفال وتحويلها لطاقة إيجابية بالنسبة لهم وللمجتمع. كما أن العديد من الأطفال يحتاجون لعناية صحية خاصة وخصوصاً المرضى منهم، وكذلك للمتابعة في حالة الإعاقة.